



«•

رؤية مقترحة لتطوير نظم القبول بالجامعات المصرية الحكومية لتحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم

أ. د. جمال على الدهشان

عميد كلية التربية بجامعة
المنوفية

g_eldahshan@yahoo.com

رؤية مقترحة لتطوير نظم القبول بالجامعات المصرية الحكومية لتحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم

أ. د. جمال على الدهشان

عميد كلية التربية بجامعة المنوفية

مقدمة:

تشكل العدالة الاجتماعية الهدف الأسمى الذي تنشده الشعوب والأمم في مختلف أركان الوجود الإنساني في مختلف التنوعات الجغرافية والاجتماعية عبر التاريخ، فالعدالة الاجتماعية مبدأ أساسي من مبادئ التعايش السلمي بين الأمم الذي يتحقق في ظله الازدهار، بل أن العدالة بصفة عامة محور أساسياً لأخلاق وفي الحقوق وفي الفلسفة الاجتماعية، وهى القاعدة التي تنطلق منها بحوث إيجاد المقاييس والمعايير الأخلاقية والقانونية. ومن ثم فعندما نعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين، أو تعزيز حقوق الشعوب الأصلية وحقوق الأقليات المهاجرة، يكون ذلك إعلاءً منا لمبادئ العدالة الاجتماعية. وعندما نزيل الحواجز التي تواجهها الشعوب بسبب نوع الجنس أو السن أو العرق أو الانتماء، أو الدين أو الثقافة أو العجز نكون قد قطعنا شوطاً بعيداً في النهوض بالعدالة الاجتماعية. ولذلك عنيت المنظمات العالمية بمبدأ العدالة ولا سيما الأمم المتحدة، وشكل السعي إلى تحقيقها لجميع الناس جوهر رسالتها العالمية، بغرض تحقيق التنمية وصون كرامة الإنسان، وانطلاقاً من ذلك فقد تقرر إعلان الاحتفال سنوياً بيوم ٢٠ فبراير بوصفه اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية، اعتباراً من الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة؛ التي تدعو جميع الدول الأعضاء إلى تكريس هذا اليوم الخاص لتعزيز أنشطة لموسسة، على الصعيد الوطني، وفقاً لأهداف وغايات مؤتمرات القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين، وتسلم بالحاجة إلى زيادة تدعيم جهود المجتمع الدولي في مجال القضاء على الفقر وتعزيز العمالة الكاملة والعمل اللائق والمساواة بين الجنسين وتحقيق الرفاه الاجتماعي والعدالة الاجتماعية للجميع.

والواقع أن العدالة الاجتماعية ليست وليدة هذه الأيام بل هي قيمة إنسانية جوهرية تعود أصولها إلى الأديان السماوية الثلاثة (اليهودية - المسيحية - الإسلام) التي أكدت جميعها على ضرورة تحقيقها، ثم جاءت الفلسفة السياسية الحديثة والمعاصرة لتقدم تفسيرات لها، مؤكدة على أن السلام الشامل لا يتحقق سوى بتحقيق العدالة الاجتماعية.

وانطلاق من ذلك شكلت العدالة الاجتماعية كمطلب اقتصادي- اجتماعي أحد الشعارات الرئيسة للثورة المصرية الكبرى في 25 يناير 2011، وكذلك موجتها الثانية في 30 يونيو 2013، فمطلب تحقيق العدالة الاجتماعية كان أحد الأسباب التي دفعت جموع الشعب المصري للتحرك والخروج إلى الشارع في 25 يناير ثم في 30 يونيو، مدلا على ذلك بتريدهم جميعا شعارا واحدا هو (عيش...حرية...عدالة اجتماعية).

هذا على الرغم من أن (العدالة الاجتماعية) ليست مفهوما راسخا في تراثنا الثقافي، لهذا فمن المحتمل أن يتحدث الناس عنها وهم يقصدون أشياء متباينة. مصطلح (العدل) و(العدالة) هو الشائع في الثقافة العربية والإسلامية، لكنه لم يحظ بما يكفي من النقاش الضروري لتوضيح مضمونه ومراميه.

والعدالة الاجتماعية هي إتاحة فرص متكافئة للمواطنين في الحياة والمشاركة السياسية والحصول على الرعاية الصحية والتعليمية وحق السكن وفرص العمل والمشاركة الاقتصادية والاجتماعية عموما ووضع الضوابط الكفيلة بتقليل الفوارق بين الطبقات من خلال نظم الأجور والدعم والتحويلات والضرائب.

أن جوهر العدالة الاجتماعية هو المساواة والتضامن واحترام حقوق الإنسان وكرامته، وأن تطبيقها يتضمن المساواة في الفرص، وعدالة التوزيع في الدخل، وكذلك عدالة توزيع الثروة

والعدالة الاجتماعية ليست ترفا اجتماعيا، أو أيديولوجيا، بل هي ضرورة للسلام الاجتماعي ولتماسك بنية المجتمع واستقراره السياسي. وهي ضرورة أيضا لاستمرارية أو استدامة النمو الاقتصادي.

كما أن فكرة العدالة الاجتماعية لا تتفصل عن فكرة حقوق الإنسان، فالعدالة

الاجتماعية استحقاق أساسي للإنسان نابع من جدارته كإنسان، بالتمتع بمجموعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من ناحية، والمدنية والسياسية من ناحية أخرى على نحو ما هو مقرر في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وغيره من العهود والاتفاقيات الدولية المعنية.

ويعد مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز حجر الزاوية في العدالة الاجتماعية، بل كثيرا ما ينظر إلى العدالة الاجتماعية كمرادف للمساواة، ولكن يجب الانتباه إلى أن العدالة الاجتماعية لا تعني المساواة الكاملة أو المطلقة، بمعنى التساوي الحسابي في أنصبة أفراد المجتمع من الدخل أو الثروة، فمن الوارد أن تكون هناك فروق في هذه الأنصبة تتواءم مع الفروق الفردية بين الناس في أمور كثيرة كالفرق في الجهد المبذول في الأعمال المتنوعة، أو فيما تتطلبه من مهارات أو تأهيل علمي أو خبرة، أو طبيعة الاحتياجات.



العدالة الاجتماعية تعني بتعدد الخيارات والفرص المتاحة للأفراد

فالعدالة الاجتماعية تعني بتعدد الخيارات والفرص المتاحة للأفراد، بما يمكنهم من اختيار نمط معيشتهم والتحكم في مسارات حياتهم. بعبارة أخرى، فإن النظام الاجتماعي العادل هو ذلك الذي يتيح لأعضائه حرية أكبر وخيارات أكثر، ويجعل الموارد العامة متاحة للجميع على قدم المساواة، كما يضع سياساته وينظم مؤسساته على نحو يمكن الأكثرية الساحقة من استثمار تلك الفرص والموارد. وبالعكس من ذلك فإن الظلم يتجلى في النظام الذي تضيق فيه خيارات الأفراد أو تحتكر لطبقة خاصة، أو يجري ربطها بالولاء السياسي أو التوافق مع سياسات النخبة.

ويشكل قطاع التعليم أهم القطاعات المجتمعية لتحقيق العدالة الاجتماعية، فالتعليم حق أساسي لكافة شرائح المجتمع وخاصة للمرحلة الأساسية الأولى في حياة الإنسان، وهذا ما نصت عليه كافة المواثيق والمعاهدات الدولية، وأكدت على ضرورة توفير التعليم لكافة أفراد المجتمع بصورة إلزامية، ولا يحق حرمان أي فرد من التعليم وذلك لضرورته في تشكيل شخصية الإنسان وضمان مستقبله وانعكاس ثقافته على تطور مجتمعه وتحضره، ويعتبر الإنفاق العام على التعليم واحدة من الآليات الرئيسة لتحقيق العدالة

الاجتماعية. فهذا الإنفاق يؤدي إلى إتاحة الخدمات التعليمية العامة بصورة مجانية أو شبه مجانية للفقراء ومحدودي الدخل.

وفي هذا الإطار يشدد حامد عمار على أن ترسيخ مبدأ العدل الاجتماعي في فرص التعليم وحق المواطن فيها يتقدم حزمة أهداف تعليم مجتمع الغد، ويقتضى تقديم هذا المبدأ على غيره من المبادئ في حق التعلم، التي تتجاوز الامتيازات الفئوية أو مواقع للصفوة التي تمتلك مفاتيح الثروة والنفوذ.

والعدالة الاجتماعية في مجال التعليم يمكن ان تتحقق من خلال توسيع نطاق فرص التعليم وإتاحتها، مع توفير نوع التعليم المناسب لقدرات المتعلمين، والإعداد المناسب للمعلم،

التعليم حق أساسي لكافة شرائح المجتمع وخاصة للمرحلة الأساسية الأولى في حياة الإنسان

وتهيئة المناخ التعليمي المناسب، وغيرها من الأمور التي تدرج تحت ما يسمى بتكافؤ الفرص التعليمية والذي من بين أركانه الأساسية، التكافؤ أو العدالة في القبول والالتحاق بالمؤسسات التعليمية، والذي يتمثل في الاستناد إلى مقياس موضوعي للمفاضلة بين المقبولين، إذا لم تتسع الأماكن لهم، مثل مجموع الدرجات، السن، اللياقة الصحية وما إلى ذلك بعيداً عن التحيز لفئة معينة أو منطقة دون أخرى.

ومن هنا تأتي أهمية دراسة نظم القبول في المؤسسات التربوية والدور الذي يمكن أن تسهم من خلاله في وضع مبدأ العدالة الاجتماعية مبدأ التنفيذ، ووضع تصور مقترح لتحقيق ذلك وهو ما تسعى الورقة الحالية إلى توضيحه.

فالورقة الحالية تسعى إلى تقديم رؤية مقترحة لتطوير نظم القبول بالجامعات المصرية من خلال تقديم مجموعة من المقترحات لتطوير نظم القبول لتحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم، ولعل تقديم هذه الرؤية يتطلب ضرورة استعراض نظم القبول الشائعة في الجامعات لدى مختلف الدول، وتحليل واقع نظم وقواعد القبول في الجامعات المصرية، وتقديم المقترحات في ضوء هذين البعدين من خلال تناول النقاط الآتية:

- العدالة الاجتماعية في التعليم (تكافؤ الفرص التعليمية) مفهومها وأركانها.

- أهمية نظم القبول والحاجة إلى تطويرها .
- نظم وسياسات القبول بالجامعات .
- تحليل واقع سياسات ونظم القبول بالجامعات المصرية
- ملامح الرؤية المقترحة لتطوير سياسات ونظم القبول بالجامعات المصرية

أولاً: - العدالة الاجتماعية (تكافؤ الفرص التعليمية) في التعليم مفهومها وأركانها:

اختلفت الآراء والتفسيرات حول معنى تكافؤ الفرص التعليمية، نظراً لتعدد جوانبه وإبعاده، كما قد يرجع هذا الاختلاف إلى ارتباط هذا المبدأ بالفلسفة الخاصة بكل دولة، أو بطبيعة النظام السياسي القائم، هذا بالإضافة إلى أن هذا المبدأ أقرب إلى النظرية منه إلى وصف واقع حقيقي، فتكافؤ الفرص التعليمية لا يقصد وصف حالة حقيقية وإنما ما يجب أن يكون.

وفي هذا الإطار يرى محسن خضر انه إذا كان التعليم في مصر- باعتباره مرآة للأوضاع الاجتماعية والسياسية والثقافية الراهنة - منحاز بالضرورة إلى مصالح القوة والشرائح المهيمنة اجتماعياً، وهو يقوم بذلك من خلال وظيفة إعادة الإنتاج **Reproduction** للحفاظ على مصالح وثقافة تلك القوى والشرائح، فان مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية هو التعبير العملي عن العدالة الاجتماعية في مجال التعليم، وهي تعبر عن ديمقراطية التعليم، وبالتالي عن العدالة الاجتماعية.

أن تكافؤ الفرص التعليمية ينبغي ان يظل أهم مقوم للسياسة التعليمية في مصر، كما تكتسب قضية تكافؤ الفرص التعليمية أهمية مضاعفة في ظل ظروف تحول الاقتصاد المصري نحو اقتصاد السوق والتخصيصية، وما يترتب عليه من تحولات هيكلية في الاقتصاد وتغير دور الدولة الراعية، وبالتالي في العلاقات الاجتماعية القائمة.

إن تكافؤ الفرص التعليمية يعني عند البعض توفير فرص تعليمية متكافئة لكل فرد بما تسمح به استعداداته وقدراته بصرف النظر عن المستوي الاقتصادي الاجتماعي، بمعنى أن يستطيع كل فرد أن يجد الفرص التعليمية المناسبة لميوله واتجاهاته، وأن يتعلم

إلى أقصى حد تؤهله له قدراته واستعداداته، بصرف النظر عن وضعه الاقتصادي أو الاجتماعي أو الديني أو كونه ذكراً أم أنثى، وهذا يتطلب تنوعاً في مراحل التعليم وشعبه وتخصصاته، مع تحقيق مجانية لهؤلاء الذين تسمح لهم قدراتهم بمواصلة التعليم والاستفادة منه.

ويرى آخرون أن تكافؤ الفرص التعليمية لا يعني فقط المساواة في حق التعليم لكل الأفراد بل الأهم من هذه المساواة، هو المساواة في الفرص التي تمكن الطالب من التخرج والنجاح، فتكافؤ الفرص في التعليم يتضمن بالإضافة إلى التكافؤ في فرص القبول والالتحاق، تكافؤ في فرص الاستمرار فيه والنجاح والتحصيل والانجاز، فلا خير من إتاحة فرص متساوية في مرحلة من مراحل التعليم بدون توافر المدخلات التي تمكن التلاميذ من النجاح والاستمرار في الدراسة والاستفادة مما يقدم لهم من خبرات.

وتضيف مجموعة ثالثة من الباحثين بعداً جديداً في تحديد معنى تكافؤ الفرص التعليمية يتمثل في المساواة في فرص العمل بعد التخرج، بما يجعل من التعليم وسيلة للتخلص من العوائق الاقتصادية والجغرافية والاجتماعية التي تمنع القادرين ذهنياً ذوى الدخل المحدود في المجتمع من الاستفادة من قدراتهم على التعلم بما يؤهلهم للتقدم الاجتماعي فعدم اطمئنان الفرد على هذا الجانب يقلل بدرجة كبيرة من إقباله على التعليم.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الفرصة التعليمية لا تعنى التعليم في المدارس على اختلاف أنواعها فقط، بل تشمل أيضاً ألوان البرامج التعليمية والتدريبية المنظمة أثناء العمل وقبله، أي كل تلك الأنشطة التي تقع في مجال ما يسمى بالتربية غير المدرسية أو التعليم غير الرسمي، مثل أنواع البرامج التدريبية للعمال والفلاحين، وبرامج التدريب التجديدية للعاملين في مختلف القطاعات والبرامج الإضافية التي تقدمها بعض الجامعات لأفراد البيئة المحلية وخريجها، وكذلك من الفرص التعليمية والتربوية أيضاً ما يشمل ألوان التربية غير المقصودة الموجودة في المجتمع والتي تشمل الكتب والصحف والمجلات وأشكالها المتعددة، والأفلام والبرامج الإذاعية والتلفزيونية ذات الأهداف التربوية، وهي تشمل فوق كل هذا أنواع الخبرات التعليمية التي يحصل عليها الأفراد في بيئتهم الاجتماعية عامة وفي محيط الأسرة والبيت على وجه الخصوص، كما أن مفهوم

التكافؤ لا يعنى التماثل على الإطلاق، بأن تكون فرص التعليم التي تتاح لكل فرد هي نفس الفرص التي تتاح لأي فرد آخر في نوعها ومداهها ومقتضياتها، وإنما يعنى هذا التكافؤ أن تتاح للتلاميذ أن يبدؤوا فرصهم التعليمية من خط واحد، وأن يتم تقديمهم ونموهم بعد ذلك حسب جهودهم في التحصيل وطاقاتهم على النمو، بمعنى أن يتاح لأرباب القدرة المتشابهة - بصرف النظر عن انتمائهم الطبقي أو وسطهم الاجتماعي أو بيئتهم الجغرافية - أن يتمتعوا بالفرص نفسها من التعليم في مضمونه ومحتواه.

مما سبق يتضح أن تكافؤ الفرص التعليمية يعني أن يكون لكل فرد في المجتمع فرصة متكافئة مع غيره في الالتحاق بالتعليم - النظامي وغير النظامي وكل ألوان التربية غير المقصودة - والاستمرار فيه بقدر ما تؤهله قدراته واستعداداته العقلية وميوله وجهده الذاتي، وأن يحصل على نصيب متكافئ من الخدمات التعليمية التي تقدمها حكومته، وألا يعوقه أي عامل خارجي من الحصول على هذه الفرصة سواء تعلق العامل بظروف التعليم الداخلية أم تعلق بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والأسرية في المجتمع ككل وكذلك حقه في الحصول على فرصة متكافئة مع غيره في شغل الوظيفة التي تتفق مع الشهادة الدراسية أو الدرجة الجامعية الحاصل عليها.

الأركان الرئيسية التي يقوم عليها مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية:

في ضوء التعريف السابق يتضح أن مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية يتضمن أركاناً أو مستويات أربعة لا بد من توافرها وهي:

• التكافؤ أو العدالة في القبول والالتحاق:

يتمثل هذا المستوى في مظهرين أولهما مجانية التعليم بحيث لا يقف المال حائلاً بين المواطن وبين الحصول على ذلك الحق الأساسي من حقوق المواطنة، وثانيهما يتمثل في الاستناد إلى مقياس موضوعي للمفاضلة بين المقبولين، إذا لم تتسع الأماكن لهم، مثل مجموع الدرجات، السن، اللياقة الصحية وما إلى ذلك بعيداً عن التحيز لفئة معينة أو منطقة دون أخرى.

• التكافؤ أو العدالة في ظروف التعليم الداخلية أو ما يطلق عليه عدالة

المعاملة:

وهو يشير إلى ضرورة حصول كل فرد على فرصة متكافئة مع غيره في الاستفادة من العناصر التعليمية التي تقدمها الدولة، وأن توزع هذه العناصر التعليمية بالتساوي بقدر الإمكان بين جميع المدارس ذات المرحلة التعليمية الواحدة، والتي تقع تحت مظلة الحكومة والمنتشرة في جميع أنحاء الدولة، إذ قد نعدل بين الطلاب في القبول ثم نميز بينهم بمعاملة بعضهم معاملة خاصة بسبب الفروق الاجتماعية أو المراكز الإدارية أو العقائد الدينية أو الاختلافات الحزبية وهكذا. فالتفاوت في مدخلات العملية التعليمية أو ظروف التعليم الداخلية مثل مدى حداثة أو قدم المبنى المدرسي، مستوى التجهيزات المدرسية، كثافة الفصل، مستوى إعداد المعلم وغيرها. لها أثر على التفاوت في الانجاز الدراسي وهو ما يجعل الاقتصار على التكافؤ في القبول غير كاف لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

ومما تجدر الإشارة إليه أن عدالة المعاملة لا تعنى معاملة متشابهة لكل الأشخاص إن لم يكن هناك ظروف متشابهة إلى حد ما ولكنها تعنى أن يعامل كل الأفراد بالتساوي (غير التشابه) وان لا تعطى معاملة أفضل لأي شخص لاعتبارات أو امتيازات خاصة، ما لم يكن هناك مبررات يمكن أن تفسر الاختلافات في المعاملة كأن تكون مبنية على أساس الجدارة أو الحاجة أو الأهمية للمجتمع، فإذا كنا نؤكد على ضرورة العدالة في المعاملة فإن هناك ظروف عديدة تكون أساساً للاختلافات في المعاملة بين الأشخاص، ويصبح توحيد المعاملة في ظلها أمراً لا يحقق العدالة، فالإعانات المالية للطلاب توزع على أساس مدى حاجتهم لهذه الإعانات، ومن ثم يختلف مقدار الإعانة من طالب إلى آخر، وفي الوقت نفس توزع مكافآت التفوق للطلبة المتفوقين فقط كل حسب تقديراته.

• التكافؤ أو العدالة في الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع أو ما

يطلق عليه التكافؤ الاجتماعي:

ويقصد به أن يكون هناك تكافؤ أو تقارب بين الأفراد في الفرص الاقتصادية والاجتماعية لهم ولو بمقدار وبالحد الذي لا يسمح بضياح فرص التعليم على أحد أو تحديدها أو التأثير فيها، فالتكافؤ في القبول، وفي ظروف التعليم الداخلية، وإن كان ضرورياً لتحقيق

مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، إلا أنه يعتبر غير كاف، طالما يعاني بعض الطلاب من ظروف اجتماعية واقتصادية غير متكافئة، فعدم التكافؤ الاجتماعي يمكن أن يقف عقبة في طريق تكافؤ الفرص التعليمية، فالظروف العائلية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يعيش فيها الطالب لها آثارها على درجة تقبله للتعليم وعلى انجازه الدراسي، وهو ما أكدت عليه دراسات عديدة حتى أن احدي هذه الدراسات قد أشارت إلى أن حوالي نصف الفروق في التحصيل الدراسي، ترجع إلى البيئة الأسرية الطالب متمثلة بصفة خاصة في مستوى تعليم الأب والأم فالظروف الأسرية والاجتماعية يمكن أن تقف حجر عثرة أمام استفادة بعض الطلبة من الخدمات التعليمية التي تقدم لهم، فالطلبة الذين يسيرون عدة كيلومترات إلى أن يصلوا إلى المدرسة، لا يمكن أن يتساوي مع من يأتون بسيارات خاصة، والذين يتكدسون مع أربعة أو أكثر من الأخوة في غرفة واحدة غير هؤلاء الذين لا يزيدون عن اثنين، وكل منهما يستقل بحجرة وغيرها، فمهما كانت هناك

مجانية أو تكافؤ في الالتحاق والمعاملة داخل المدرسة فإن التباينات الطبقيّة التي تتبدي في مثل هذه المظاهر، لا بد أن تجعل من مبدأ تكافؤ الفرص شعاراً صعب التحقيق ومن هنا تأتي التسهيلات الخاصة بالمواصلات والمعيشة والمنح التشجيعية للناهين من المتعلمين وممن ينتمون إلى أسر رقيقة الحال وغيرها من الخدمات، باعتبارها ضرورة من ضرورات تكافؤ الفرص التعليمية.

«
•
الخدمات الاجتماعية
التي تقدم للطلاب
أصبحت تشكل جزءاً
أساسياً من مخططات
أي نظام تعليمي
حديث

فالخدمات الاجتماعية التي تقدم للطلاب أصبحت لذلك تشكل جزءاً أساسياً من مخططات أي نظام تعليمي حديث وانطلاقاً من ذلك لا يعنى تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية على مستوى التعليم النظامي مجرد فتح أبواب المدارس وتيسير دخولها لكل المتعلمين في مختلف المناطق المحلية، بل لا بد إلى جانب ذلك من تقديم بعض الخدمات التعليمية والصحية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية للمتعلمين حتى يمكن أن يستفيد كل متعلم استفادة حقيقية من برامج التعليم التي تقدمها المدرسة، وإلا زادت نسبة الفاقد في التعليم بسبب عدم استفادة كثير من التلاميذ من برامج التعليم التي تقدمها المدرسة لظروف صحية أو نفسية أو اجتماعية أو اقتصادية، تحول بينهم الاستفادة من هذه البرامج.

فتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية لا يبدأ من داخل النظام التعليمي، بقدر ما يبدأ أولاً من خلال توفير فرص وظروف اقتصادية واجتماعية متساوية. من خلال إزالة أنواع الاختلافات التي يضمها المجتمع ونظمه بحيث تمنح هذه النظم امتيازات لطبقة بحكم ولادتهم في هذه الطبقة أو تحرم فئات أخرى بحكم ولادته في طبقة أخرى.

ولذلك تزداد صعوبة تطبيق هذا المبدأ في المجتمعات الاستبدادية والإقطاعية، التي تتحكم في مجريات أمورها السياسية والاقتصادية والاجتماعية قلة أو طبقة معينة، تسخر كل طبقات المجتمع لتحقيق أغراضها الذاتية ودون اعتبار لمصلحة أي من المجتمع أو الفرد، ونتيجة لهذا الاستبداد تنتقل الامتيازات الطبقية من جيل الآباء إلي جيل الأبناء بغض النظر عن قدرات هؤلاء الأبناء العقلية أو سماتهم الشخصية.

• العدالة أو التكافؤ في فرص العمل بعد التخرج:

نظراً للارتباط الوثيق بين التعليم وسوق العمل، فإن تكافؤ الفرص التعليمية يتطلب - في أحد مستوياته - العدالة في حصول كل فرد علي فرصة متكافئة مع غيره في شغل الوظيفة التي تتفق مع الشهادة الدراسية أو الدرجة العلمية الحاصل عليها، ذلك أن التميز والتفرقة في هذا الجانب - بما يجعل البعض يحصل علي أعمال أفضل وأسرع من البعض الآخر - يذهب بالكثير من الآمال والطموحات التي تعد دافعاً أساسياً لإقبال الناس علي التعليم، ومن ثم فعدم اطمئنان المواطن إلي هذا الجانب، لابد أن يقعد الكثيرين عن ولوج أبواب التعليم مهما كان مجانياً.

ثانياً: - أهمية نظم القبول والحاجة إلى تطويرها:

يحظى موضوع القبول في الجامعات باهتمام واضعي السياسات التعليمية وصانعي القرارات فيها، إضافة إلى أولياء الأمور والطلاب، حيث تعد عملية انتقال الطالب من التعليم الثانوي العام والفنى إلى التعليم العالي واحدة من أهم القضايا المجتمعية، فنظم القبول الجامعي تمثل المحك الأساسي لتخريج قوى بشرية ذات مهارات ومؤهلات تخدم متطلبات البلاد، مما يضمن عدم حدوث نقص في خريجي أحد تخصصات التعليم وبطالة في خريجي تخصصات أخرى.

فمشكلة الالتحاق والقبول بالجامعة تحتل صدارة المواضيع التي تشغل أولياء الأمور

وخريجي الثانوية العامة، إذ أن سياسة القبول بالجامعة تنبثق من السياسة العامة للدولة من حيث توفير احتياجاتها من القوى العاملة وربط سياسة القبول باحتياجات التنمية الاقتصادية، وذلك لتوفير التوازن بين نسبة المقبولين في تخصصاتها المتنوعة من جهة واحتياجات التنمية الاقتصادية من جهة أخرى.

ولذلك تولي الجامعات اهتماما كبيرا للقضايا المتعلقة بقبول الطلبة في مختلف الكليات والتخصصات، وذلك من أجل تحقيق العدالة النسبية بين الطلبة في القبول واختيارهم حسب قدراتهم وتحصيلهم العلمي بما يتناسب مع كليات الجامعة، إذ أن عملية اتخاذ قرار بقبول الطلبة للدراسة الجامعية أو رفضهم، لاسيما مع ازدياد أعداد الطلاب وانخفاض موارد الجامعة - والذي يشكل تحديا مستمرا يواجه الجامعات ويتزايد كل عام - يحتم على المسؤولين وضع سياسات قبول تتحرى الدقة والموضوعية عن اتخاذ مثل هذه القرارات من خلال استخدام المعايير المناسبة للقبول التي تساعد إلى حد كبير في الوصول إلى قرار يتسم بقدر كبير من العدالة والدقة.

إن انتقال الطلبة من مساري التعليم الثانوي (العالم/الفني والمهني) إلى التعليم العالي بالجامعات والمعاهد، يشكل واحدا من أكبر التحديات التي يواجهها إصلاح التعليم في مصر، فهناك مخاوف من مدى ملائمة الاستمرار في الاعتماد الكامل على امتحانات إتمام المرحلة الثانوية كأساس وحيد للقبول، نظرا لان نتائج الامتحان قد تكون انعكاسا للفروق في عوامل الإدخال مثل الظروف الأسرية وجودة البيئة المدرسية، وفرصة الحصول على الدروس الخصوصية، هذه الأمور لا تضع هؤلاء الطلبة في الأماكن المناسبة لهم، كما أنها تتجاهل قدراتهم الكامنة، ولا يمكن التعويل عليها في التنبؤ بآدئهم الأكاديمي التالي في المرحلة الجامعية، كما أن الضغط النفسي الذي يتعرض له الطالب في المرحلة الثانوية وتوجهه الحتمي نحو آليات النجاح التي تتمثل في الحفظ والتلقين وليس الفهم الدقيق لما يتعلمه الطالب من معارف، كل ذلك له أثره في البعد المعرفي والثقافي للطلبة، والذي ينعكس بدوره على المجتمع مما دفع الكثير من الدول بإجراء امتحانات خاصة بها للقبول، وقد لقي ذلك نجاحا كبيرا في بعض الدول، وبالتالي أدى إلى التوجه العالمي لكثير من الجامعات إلى تغيير سياسات ونظم القبول الخاصة بها.

وواقع أن فعالية عملية انتقال الطلبة من التعليم الثانوي إلى التعليم العالي له أكثر

من منظور مختلف، فمن منظور الطلبة تعنى الفعالية إتاحة التعليم التالي للمرحلة الثانوية الذي سيفتح أمامهم الفرص في الحياة، إضافة إلى نزاهة عمليات الاختيار وعدالتها، وفي جودة التعليم الثانوي باعتباره إعدادا للتعليم التالي لهذه المرحلة، أما بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي فإن ما يهم قدرتها على الحصول على دور فعال في اختيار طلبتها، وان يتناسب الطلبة المقيدون بها مع رسالتها الأكاديمية وإمكاناتها وقدرتها الاستيعابية، وكفاية الموارد لخدمة العدد الذي تقبله من الطلاب، وخصائص هؤلاء الطلاب، ومن منظور الحكومة فإن الانتقال الناجح من التعليم الثانوي للتعليم العالي يعنى وجود عدالة تتسم بالكفاءة والعدالة وتحقق نتائج تخدم الاحتياجات الوطنية إضافة إلى احتياجات الأفراد وذلك في حدود ما يمكن تحمله، والتحدي الذي يواجه سياسات القبول هو إيجاد آلية مقبولة لإدارة القبول والانتقال من التعليم الثانوي الى التعليم العالي، تحقق التوازن بين هذه المصالح المختلفة.

➤➤
**التوسع والتنوع في
النشاط والتخصصات
التي تتيحها مؤسسات
التعليم العالي فتحت
أمام الطلبة فرص أوسع
لممارسة اختياراتهم فيها
يدرسونه**

أن التوسع والتنوع في الأنماط والتخصصات التي تتيحها مؤسسات التعليم العالي فتحت أمام الطلبة فرص أوسع لممارسة اختياراتهم فيما يدرسونه وأين يدرسونه وكيف يدرسونه؟ الأمر الذي يتطلب مزيدا من الانفتاح والتنوع في معايير الاختيار، بما يعكس زيادة التنوع في الفرص والتحول نحو المعايير التي تظهر مزيد من الاهتمام بالقدرات التي يظهرها الخريج. الأمر الذي يتطلب ضرورة أن تتسم سياسات القبول بالمعايير الآتية:

الجدارة: وتعنى أن تعتمد إتاحة التعليم العالي على ما يثبته من الطالب قدرات، حسبما يشير إلى ذلك أدائه في اختبارات الاستعداد والكفاءة والقدرات المناسبة، وذلك بدلا من الاعتماد على القدرة على دفع الأموال أو النفوذ.

العدالة: بمعنى أن تكون القرارات الخاصة بشروط القبول ومعاييرها محايدة وخالية من أي تحيز أو عدم أمانة أو ظلم

الشفافية: بمعنى ان تكون معايير القبول معلنة للجميع، وان تكون عمليات تطبيق

هذه المعايير خاضعة للتدقيق.

المساواة: بمعنى ان تكون الفرصة متاحة للجميع، وألا يمارس التمييز بشكل منهجي ضد طلبية معينين على أساس من ظروفهم الاجتماعية أو سماتهم الشخصية، أو الجهات المنتسبين إليها أو مواقعهم.

ولقد اهتمت كثير من الدراسات بالتخطيط لسياسات القبول بالمؤسسات التعليمية لتجعلها تتخذ قرارات قبول مبنية على أساس علمي، مراعية لتلك الشروط والمعايير، حتى أن الاهتمام وصل إلى حد تشكيل مؤسسات معينة لمعالجة هذه القضية، مثل المنظمة العربية للمسؤولين عن القبول والتسجيل في الجامعات في الدول العربية - ARAB ACRAO، وهي منظمة مهنية تربوية تطوعية لا ترمى للكسب المادي، هدفها الأساسي رفع مستوى نظم القبول والتسجيل بجامعات الدول العربية. والإسهام في تطوير وسائل وسبل التعليم الجامعي ومؤسساته، وتقوية الروابط بين الجامعات بما يحقق المزيد من تطوير النظم الجامعية وتقديمها.

كما أجريت عديد من الدراسات والبحوث في هذا المجال، اعتمد فيها الباحثون على مجموعة من البيانات المتنوعة في إعداد أبحاثهم، كمعدل زيادة السكان، وأعداد الطلبة الدارسين في الجامعات، ودخل الأسرة، ورسوم الدراسات في المؤسسات التعليمية، وتكلفة الطالب بالإضافة إلى مجموعة من التنبؤات الإحصائية، وذلك لرسم سياسات قبول أقرب إلى الموضوعية والدقة

والواقع أن رسم السياسات التي تتبع للقبول في الجامعات وتحديد الإجراءات التي يتم في ضوئها الالتحاق بها غالبا ما يتم وفقا لما هو سائد في مختلف الدول ووفق إيديولوجياتها، وسياسة وفلسفة التعليم المعتمدة بها، وما يوجد فيها أو يسودها من قوى وعوامل سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية.

فإذا كانت السياسة التي تنتهجها دولة ما تهدف إلى تعميم التعليم العالي وإتاحته لجميع أفرادها أو تحقيق ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية، فهذا يعني ان تلك الدولة ستضع النظم والقواعد التي تتيح المزيد من فرص الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي والجامعي، بما يتيح بموجبها المزيد من فرص التحاق لمن يرغب من أبناء هذه الدولة للالتحاق بها.

أما إذا كانت السياسة التي تنتهجها دولة أخرى ترى أن التعليم العالي ينبغي أن يقتصر على فئة معينة - ممن يطلق عليها البعض الصفوة -، كان تقتصره على من يتوافر لديه المقدرة والكفاءة والخلفية الأكاديمية العالية، أو من يتوافر لديه القدرة المالية، فإن النظم والقواعد المنظمة للقبول في الجامعات بتلك الدولة ستتطلب ضرورة توافر بعض الشروط لمن يرغب في الالتحاق بالجامعات.

وفي ضوء هذه السياسات والنظم والقواعد يتم اتخاذ مجموعة من الإجراءات الفنية واللوائح والقوانين التي بموجبها يتم وضع القواعد والنظم والمعايير Criteria التي تهدف إلى تحقيق الأهداف العامة التي تضمنتها السياسة ذاتها، وهذه المعايير والإجراءات الفنية في شكلها المتكامل تسمى أنموذج الالتحاق Access Model أو أنموذج القبول Admission Model.

ونظرا لاختلاف الدول في إيديولوجياتها والسياسات التي تنتهجها، أو النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية السائد فيها، فإننا نجد هناك تباينا في القواعد المنظمة للقبول في الجامعات بتلك الدول، بالدرجة التي نجد معها انه حتى على مستوى الدولة الواحدة يمكن أن تتباين وتختلف معايير القبول بجامعاتها، كما هو الحال مثلا في جامعات الولايات المتحدة الأمريكية، على عكس ما هو سائد بالفعل في الدولة النامية المتمثل في وجود نموذج موحد للقبول بالجامعات بالرغم من تعدد الجامعات فيها، ووجود بعض التباين والاختلاف في ظروف وأيديولوجيات تلك الدول.

لذا أصبحت السياسات والنظم المعاصرة للقبول بالجامعات، انعكاساً لقوى وعوامل سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، وأداة هامة تؤخذ في الاعتبار عند رسم السياسات ووضع الخطط داخل مختلف القطاعات في الدولة.

لقد تعددت الدراسات في مجال نظم القبول وأهم ما توصلت إليه أن الطلبة الحاصلين على معدلات عالية في الثانوية العامة يحصلون على معدلات تراكمية عالية في تحصيلهم الجامعي وأن تحصيل طلبة الكليات العلمية أكبر من تحصيل الطلبة في الكليات النظرية حيث يتفوق طلاب القسم العلمي في تحصيلهم على طلبة القسم الأدبي، كما أنها أوصت على ضرورة إيجاد معايير مرادفة لمجموع الثانوية العامة كالمقابلات الشخصية واختبارات القبول المتجانسة والموحدة من قبل كل كلية من منظور تخصصها

والتفكير في إيجاد أنماط من التعليم العالي تكون مرادفة للتعليم الجامعي ومحققه لحاجات التنمية من الكوادر البشرية، كما أكدت بعض تلك الدراسات على أن تغيير إجراءات القبول الحالية ستسهم في رفع مستوى مخرجات التعليم العالي وفي جميع التخصصات، وستعيد للجامعات هيبتها وسمعتها الدولية، وتحسين ترتيبها بين الجامعات في التصنيفات العالمية في هذا المجال.

ثالثاً: - نظم وسياسات القبول في بالجامعات:

تعتمد الكليات والجامعات على نظم ومعايير متعددة في انتقاء طلبتها، كالا اعتماد على درجات الطالب في المرحلة الثانوية أو على استعداده للنجاح في الدراسات التي تقدمها، أو على الخصائص والسمات العقلية والنفسية، وهذه المعايير تتراوح ما بين أسس أكاديمية وغير أكاديمية، وأحياناً يتم الجمع بينهما تحقيقاً لأفضل استثمار في الموارد البشرية ومنعاً للتسرب والرسوب.



**القبول حسب المؤهل
والشهادة الدراسية
يعد من أكثر نظم
وشروط القبول مرونة
ولا تطبق فيه معايير
انتقائية**

وتوجد في الغالب عوامل عديدة تؤثر في اختيار الطالب للكلية منها نصيحة الآخرين -كالآباء والأصدقاء والأقران والمرشدين والخريجين - والسمعة الأكاديمية للمؤسسة والبرنامج المقدم، وما توفره من فرص متميزة للعمل بعد التخرج، ووجود مساعدات مالية من المؤسسة وموقع المؤسسة..

بصفة عامة يمكن القول بأنه على الرغم من تعدد تباين نظم وسياسات القبول، نتيجة لتباين واختلاف الدول في أيديولوجياتها والسياسات التي تنتهجها، والنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية السائد فيها، فإنه يمكن القول بان النظم أو الممارسات الحالية للقبول بالجامعات والمطبقة في مختلف دول العالم تتمثل في أربعة نماذج رئيسية هي:

• النموذج التقليدي للقبول بالجامعات:

ويتضمن هذا النموذج للقبول بالجامعات والمتمثل في إتباع النظام الأكثر شيوعاً للتطبيق في القبول بالجامعات على بعدين ومظهرين في استخدامه هما:

• **القبول حسب المؤهل والشهادة الدراسية:** وهذا النظام يعد من أكثر نظم وشروط القبول مرونة ولا تطبق فيه معايير انتقائية Non-Selective، حيث يعتمد القبول على الحصول على الشهادة الثانوية (البكالوريا) أو ما يعادلها، وفي بعض المؤسسات يكون الاختيار بأسلوب الاختيار التمهيدي Pre-Selective ومما تجدر الإشارة إليه، أن وجود نظام التشعيب في المرحلة الثانوية حيث يتم التشعيب في تخصصات عديدة، الأمر الذي يعنى أن هناك تحديدا للشروط التي يجب أن تتوافر فيمن يرغب في الالتحاق في الجامعات، إذ أن هذا التشعيب في المرحلة الثانوية يحدد اتجاه اختيار الطالب في الدراسة نحو تخصص معين في المرحلة الجامعية وفقا لنوعية دراسته في المرحلة الثانوية.

• **القبول عن طريق اللجان المتخصصة:** ويطبق هذا النظام في المؤسسات الجامعية البريطانية، حيث تتمتع هذه الجامعات بقدر كبير من الاستقلالية بالنسبة لعملية قبول الطلاب، إذ أن هذه الجامعات لها الحق في انتقاء الطلبة المقبولين من بين المتقدمين للالتحاق بها، فلكي يدخل الطالب الجامعة في بريطانيا، عليه أن يتقدم بطلب إلى لجنة القبول المركزي (Central Universities Committee For Admission UCCA) يحدد فيه الدراسة التي يرغب فيها، بالإضافة إلى تحديد ست جامعات مرتبة حسب أولوية الرغبة والالتحاق بها، وبعد ذلك يقوم مجلس الكلية من الكليات الجامعية بتحديد الأعداد المقررة قبولها في مختلف التخصصات، ثم يتم بعد ذلك فحص الطلبات المقدمة من الطلاب بمعرفة القسم المختص، يتم بعد ذلك إصدار قائمة بأسماء الطلاب المقبولين، ومن الجدير بالذكر أن هذا النظام موجود في كثير من دول العالم ومصر ومطبق في جميع الكليات والأكاديميات العسكرية والشرطية.

• نظام القبول المشروط Conditional Admission:

يعني أنه يجب على الطالب أن يستكمل بعض المتطلبات إضافة إلى كونه مؤهل للقبول. وقد تشمل شروط القبول تقديم درجة نهائية مفقودة أو وثيقة تتعلق بإنهاء المرحلة الثانوية، أو تحسين إجادة اللغة الإنجليزية إلى مستوى معين، أو إظهار أداء جيد أثناء الفصل الدراسي الأولي بالمؤسسة التعليمية.

فالطلبة وفق هذا النظام يتم اختيارهم وفق مجموعة من المعايير المحددة ياتي في

مقدمتها التحصيل العلمي للطلاب خلال المرحلة الثانوية، وتقارير مدرسيهم عنهم، باعتبارها الشرط الأساسي للقبول الذي بدوره يختلف في تحديد اختيار كلية معينة أو تخصص معين، إلى جانب انه في كثير من الأحيان تجرى مقابلة مع الطلاب المرشحين للقبول بمعرفة أعضاء هيئة التدريس بالكلية أو القسم.

• نظام القبول المفتوح Open Admission :

ويتمثل هذا النظام في أن بعض المؤسسات التعليمية الجامعية تقبل جميع الطلبة الذين يستوفون عددا قليلا من المتطلبات الأساسية، كإنهاء المرحلة الثانوية وإجادة اللغة الإنجليزية. القبول ليس عملية تنافسية غير أنه يتعين على الطلبة الوفاء بالتوقعات الأكاديمية من أجل البقاء في البرنامج.

وقد ظهر هذا الاتجاه نتيجة ظهور الأنماط غير التقليدية في مؤسسات التعليم العالي مثل الجامعات المفتوحة والجامعات الافتراضية وكليات المجتمع والتي تختلف في خصائصها وتنظيمها وبرامجها عن المؤسسات الجامعية بشكلها التقليدي، الأمر الذي تطلب الاتجاه نحو المرونة في النظم والسياسات المتبعة للقبول بالجامعات، حيث أصبحت هذه السياسات والنظم تركز على تذليل كثير من العقبات والاشتراطات التي كانت تحول بين الفرد والتحاقه بالتعليم الجامعي، كذلك الشروط الصارمة التي تضعها بعض الجامعات في بعض الدول مثل اشتراط حد أدنى في تقديرات الثانوية العامة، اجتياز اختبارات للقبول، والتقييد بتاريخ الحصول عليها أو ما يعادلها وغير ذلك.

• القبول المتواصل Rolling Admission :

بعض المؤسسات التعليمية ليس لديها موعد نهائي محدد لتلقي المواد الخاصة بالالتحاق، لكنها تفحص كل طلب عندما يتم استلام جميع المواد المطلوبة، وهو ما يتطلب ضرورة تقديم طلبات الالتحاق في وقت مبكر، حيث أن البرامج الدراسية لها عدد محدود من الطلاب الذين سيتم قبولهم، وتتم المفاضلة بين المتقدمين وفق أسس ومعايير عامة محدد وواضحة، وإن كانت تتباين بتباين طبيعة الدراسة في كل تخصص من تخصصات وكليات الجامعة.

رابعاً: - تحليل واقع سياسات ونظم القبول بالجامعات المصرية:

تشير دراسة وتحليل سياسات ونظم القبول بالجامعات في مصر، إلى خلو قانون تنظيم الجامعات في بابه الخامس الخاص بشئون بنظام الدراسة والامتحان وشئون الطلاب، من أي تناول لنظم وقواعد القبول بالجامعات، وتولى ذلك المجلس الأعلى للجامعات، من خلال ما يصدره دورياً من قرارات تتعلق بذلك، حيث تمثلت سياسة ونظام وقواعد القبول في الجامعات المصرية، فيما تعلنه وزارة التعليم العالي وتضعه من نظم وقواعد تتعلق بذلك كل عام وبعد إعلان نتيجة الثانوية العامة، من خلال المجلس الأعلى للجامعات، كان آخرها ما أعلنته وزارة التعليم العالي عن نظام وقواعد قبول الطلاب الحاصلين على الشهادة الثانوية المصرية وما يعادلها من الشهادات العربية والأجنبية والشهادات الفنية والشهادة الثانوية الأزهرية الذين سيتقدمون للالتحاق بالجامعات الحكومية المصرية في العام الجامعي 2014-2015، وذلك وفقاً للقرار الوزاري رقم 1937 لسنة 2014، والذي نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ 16 يونيو الجاري، وجاءت على النحو التالي:

- 1 - يحدد المجلس الأعلى للجامعات أعداد المقبولين من الطلبة الحاصلين على الشهادة الثانوية العامة بشعبتيها الأدبي والعلمي (نظام حديث ونظام قديم)، عن طريق مكتب تنسيق القبول بالجامعات والمعاهد، مع تحديد أعداد مستقلة لكل شعبة للقبول بكليات ومعاهد الجامعات الحكومية، في ضوء نسبة أعداد كل شعبة إلى إجمالي أعداد الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة، وتحديد حد أدنى للقبول بحيث لا يقل الحد الأدنى للنظام القديم في كل قطاع عن متوسط آخر ثلاث سنوات للحد الأدنى للقطاع.
- 2 - يتم توزيع الطلبة المتقدمين لمكتب التنسيق على أساس تجميع الجامعات بالنسبة للإدارات التعليمية في عدة مجموعات، حيث تضم المجموعة (أ) الجامعة أو الجامعات الأقرب لإدارة الطالب التعليمية، والمجموعة (ب) تضم عدة جامعات تقع قرب حيز الإدارة التعليمية للطالب ولا يوجد فرق في اختيار أي منها قبل الأخرى، ومجموعة (ج) تضم باقي الجامعات ويسمح للطالب باختيار أي منها وتعتبر متساوية، حيث إنها جميعاً تبعد عن محل سكنه وإدارته التعليمية، كما يقتصر القبول في بعض الكليات والمعاهد على الطلبة الحاصلين على أي من هذه الشهادات من المنطقة، التي تقع بها هذه الكليات

والمعاهد، ويسرى ذلك على كليات (التربية وشعبها، والتربية النوعية وشعبها، والمعاهد الفنية الصحية والمعاهد الفنية للتمريض)، والكليات والمعاهد الأخرى التي تقبل وفق هذا النظام.

3 - يتم قبول نسبة (50%) من إجمالي عدد الطلبة المقرر قبولهم كطلاب انتظام بالجامعات الحكومية والبقية كطلبة انتساب وفقا لنظام الانتساب الموجه، وذلك بالكليات التي تطبق نظام الانتساب الموجه، وأن يكون توزيع الـ(300) طالب الأوائل في شهادة الثانوية العامة المصرية عام 2014 (100 علوم + 100 رياضيات + 100 أدبي) وفقا للترتيب المحدد من وزارة التربية والتعليم استثناء من قواعد القبول الجغرافي المعمول بها عند توزيعهم على الكليات والمعاهد الجامعية، ويقبل الطلبة الحاصلين على الشهادة الثانوية العامة المصرية لغات (فرنسي) و(ألماني) عن طريق مكتب التنسيق بشعب اللغة الفرنسية والألمانية ببعض الكليات (طبقا للحد الأدنى لهذه الكليات وبشرط ألا يقل المجموع الكلي لدرجات اللغات الثلاث عن 65%) ووفقا للأعداد والكليات التي يحددها المجلس الأعلى للجامعات بناء على موافقة الجامعة والكلية المعنية.

4 - تتولى كل كلية توزيع طلبتها على مختلف الشعب والتخصصات بها وفق القواعد الخاصة بها، إلا انه توجد قواعد عامة بالنسبة للقبول بأقسام اللغات والكليات التي تتطلب قدرات خاصة أو اجتياز اختبارات مقابلات للقبول بها.

في ضوء ذلك نتضح لنا الملاحظات والاستنتاجات التالية:

- تعتمد سياسة القبول المتبعة في الجامعات المصرية الحكومية على الطريقة التقليدية في القبول، دون مراعاة قدرات الطلبة واستعداداتهم ورغباتهم، ودون وجود التوازن في توجيههم نحو التخصصات التي تلبى احتياجات التنمية، حيث تعتمد فقط على المجموع الكلي للدرجات كأساس وحيد للقبول بالجامعات وهو ما يضع الطلبة في الأماكن غير المناسبة لهم بالإضافة إلى أن الغالبية العظمى من الطلاب يتركزون في كليات العلوم الإنسانية النظرية بنسبة 73% مقابل 27% في العلوم التطبيقية وتتصدر كليات التجارة والحقوق النسبة الأعلى 45.7% وتقل النسبة إلى 3% في كليات العلوم الزراعية والبيطرية والفنون الذي يعكس خلافا في توزيع فرص القبول والاحتياجات خاصة إذا قارنا ذلك بالمتوسط العالمي الذي ترتفع فيه نسبة القبول في الكليات التطبيقية والعملية.

كذلك عدم وجود عدالة حقيقية في توزيع الفرص بين الأقاليم المختلفة حيث يحظى إقليم القاهرة الكبرى بالنصيب الأوفر ولكن يتسم النظام فقط بعدم التفرقة بين الإناث والذكور فتصل النسبة للإناث %45.7 والذكور %54.3 وما زالت هناك حاجة ملحة لزيادة نسبة أعضاء هيئات التدريس لسد العجز في بعض القطاعات وما زال هناك أيضا قصور شديد في الحصول على شهادة الجودة والاعتماد من الكليات والمعاهد والمؤسسات التعليمية حيث تقدم بالفعل %7.34 وحصل عليها %6.34 منها فقط حتى الآن وهو مؤشر سلبي.

• تعتمد معظم الجامعات في قبولها للطلبة المستجدين بمعظم الكليات والتخصصات على معدل الثانوية العامة، وهو يعتبر مقياساً غير حقيقياً من أجل المفاضلة الصحيحة بين الطلبة، وبناءً على ذلك يقبل بعض الطلبة وفقاً للترغبة الأولى، أما بعضهم الآخر فيقبل بأي تخصص حتى لو لم يكن رغبته الأولى أو الثانية أو الثالثة، وهذا قد يترتب عليه سلبيات متعددة تربوية واجتماعية.

»»
**الثانوية العامة كمعيار
 أو مقياس موحد للقبول
 بالجامعات ليس بالضرورة
 أن يكون ناجحاً في
 تحديد مستقبل
 الطالب المهني والوظيفي**

ذلك أن التمسك بمعيار الثانوية العامة كمعيار وحيد للقبول قد يجبر الطالب على الالتحاق بنوع التخصص الدراسي الذي يفرضه عليه مجموعه في الثانوية العامة كما أن تفوق الطالب في الثانوية العامة والدراسة الجامعية لا يعني تفوقه في المجال الوظيفي الذي يلتحق به الطالب بعد تخرجه من الجامعة

إن الطلب المتزايد على التعليم الجامعي واستخدام معيار نسبة الثانوية العامة لقبول الطلبة، يجعل رغبات الطلبة تتوقف على هذا المعيار كمؤهل للالتحاق بالجامعة، مما قد يؤدي إلى قبول الطلبة في اختصاصات لا يرغبون فيها أصلاً، لكن مجموع درجاتهم في شهادة الثانوية العامة فرضها عليهم، وهذا الأمر قد يتسبب في إخفاقهم بهذه التخصصات أو اجتيازها بأدنى المستويات.

فقد أكدت دراسات عديدة على أن من أهم الأسباب التي تؤدي إلى زيادة نسبة الفاقد وعدم تحقيق العملية التعليمية بالجامعات لأهدافها، هو سوء توجيه الطلبة للدراسة

المناسبة واختيار نظم القبول والمعايير المناسبة.

فالثانوية العامة كمعيار أو مقياس موحد للقبول بالجامعات ليس بالضرورة أن يكون ناجحاً في تحديد مستقبل الطالب المهني والوظيفي، وخاصة في السنوات الأخيرة وفي ظل اعتماد بعض الجامعات الخاصة في كثير من الدول العربية والعالمية على معايير أخرى لقبول الطلبة بها، بالإضافة إلى نسبة الطالب في الثانوية العامة، كما أن الضغط النفسي الذي يتعرض له الطالب في المرحلة الثانوية وتوجهه الحتمي نحو آليات النجاح التي تتمثل في الحفظ والتلقين وليس الفهم الدقيق لما يقوم الطالب من تحصيله، كل ذلك له أثره على البعد المعرفي والثقافي للطلبة، والذي ينعكس بدوره على المجتمع، مما دفع الكثير من الدول بإجراء امتحانات خاصة بها للقبول، وقد لقي ذلك نجاحاً كبيراً في بعض الدول، وبالتالي أدى إلى التوجه العالمي لكثير من الجامعات إلى تغيير سياسات ونظم القبول الخاصة بها.

• أجمعت الدراسات وآراء الخبراء على أن النظام الحالي للقبول من أفضل النظم لتحقيق العدالة في القبول في ظل طبيعة وثقافة المجتمع المصري وما يعانيه المجاملة والمحسوبية والوساطة، ولكنه لا يصلح لأداء الغرض، لأنه لا يضع الطلاب في المكان المناسب، ولا يمكنه التنبؤ بأدائهم الأكاديمي، كما أن التحول إلى سياسات قبول جديدة، يتطلب إصلاحاً في التعليم الثانوي ونظم التقييم به، إضافة إلى إصلاح في التعليم الجامعي - بما يجعل المؤسسات الجامعية مؤهلة وجاهزة لإجراء اختبارات قبول تتسم بالعدالة والموضوعية للطلاب -، إضافة وجود وعي مجتمعي وشعبي، بأهمية وضرورة ذلك.

• لا تختلف سياسة القبول في الجامعات المصرية كثيراً عن سياسة القبول المتبعة في عدد من الجامعات العربية، ومن بينها اليمن على سبيل المثال، بينما تختلف بصورة واضحة عن سياسات القبول المعمول بها في بعض الجامعات العالمية، حيث يلاحظ ذلك من خلال التدقيق من جانب تلك الجامعات في اختيار المرشحين للقبول فيها، بواسطة الاختبارات الخاصة بالقبول والمقابلات المقننة والدقيقة، والسجلات والتقارير الرسمية والدراسية، ودراسة بعض المقررات المبدئية، وإن كانت بعض الدول العربية بدأت تغير من نظم وقواعد القبول بها.

• أن الاختلاف في سياسة القبول المعمول بها في الجامعات مرتبط بشكل أساسي بعوامل تربوية وسياسة واقتصادية واجتماعية، وكذلك بدرجة التقدم الحضاري لكل دولة من هذه الدول، بالإضافة إلى الاختلاف في الأنماط الإدارية السائدة فيها، والاستقلالية، والحرية الأكاديمية المتاحة بها.

• تفتقد سياسة القبول في الجامعات المصرية والعربية إلى الجانب الإرشادي والتوعوي للطلبة الراغبين في الالتحاق بالتعليم الجامعي ولأسرهم، والذي يهدف إلى مساعدتهم على اختيار نوع الدراسة والمهنة التي تناسب مع مواهبهم وقدراتهم وميولهم واحتياجات المجتمع، وكذلك تبصيرهم بالفرص التعليمية والمهنية المتوفرة وتزويدهم بالمعلومات وشروط القبول الخاصة بها حتى يكونوا قادرين على تحديد مستقبلهم آخذين بعين الاعتبار اشتراك أولياء أمورهم في اتخاذ مثل هذا القرار.

• تميل سياسة القبول المتبعة في الجامعات المصرية إلى العمومية، كونها لا تقف عند اختيار الطلبة الملتحقين بالجامعات بدقة، والتعرف على قدراتهم وميولهم واستعداداتهم واتجاهاتهم نحو الكلية والتخصص، وبما يتماشى ومتطلبات سوق العمل.

• لا توجد قدرة على مستوى الجامعات المصرية لتصميم امتحانات القبول وتنظيمها، كما إن هناك حاجة إلى إعطاء مزيد من الاستقلالية للجامعات بصورة تدريجية وذلك للإشراف على عملية القبول، خاصة عند وضعها إجراءات مراقبة على جودة نظم القبول.

خامسا: رؤية مقترحة لتطوير نظم القبول بالجامعات المصرية الحكومية:

منطلقات الرؤية:

تستند الرؤية المقترحة على مجموعة من المنطلقات تتمثل فيما يلي:

• أن الطلب المتزايد على الالتحاق بالجامعات المصرية، والمتمثل في تزايد أعداد الطلبة المتقدمين للدراسة فيها، يستدعي ضرورة اختيار ووضع أسس واضحة للقبول يراعي فيها احتياجات المجتمع ومؤسساته المختلفة ورغبة الطالب بالتخصص المراد الالتحاق به ودراسته، بالإضافة إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام المتقدمين للدراسة الجامعية، كأحد أهم متطلبات تحقيق العدالة الاجتماعية.

• أن تطوير ونظم إجراءات القبول بالجامعات المصرية، يمكن أن يسهم في رفع مستوى مخرجات التعليم الجامعي وفي جميع التخصصات وسيعيد للجامعات هيبتها وسمعتها الدولية، وتحسين ترتيبها بين الجامعات في التصنيفات العالمية في هذا المجال، إضافة إلى رفع كفاءة وفاعلية العملية التعليمية والتربوية وتلبية احتياجات المجتمع من الخريجين في جميع الاختصاصات. فمن أهم الأسباب التي تؤدي إلى زيادة نسبة الفاقد وعدم تحقيق العملية التعليمية بالجامعات العربية لأهدافها هو سوء توجيه الطلبة للدراسة المناسبة واختيار نظم القبول والمعايير المناسبة.

• أن قطاع التعليم أهم القطاعات المجتمعية لتحقيق العدالة الاجتماعية، ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية هو التعبير العملي عن العدالة الاجتماعية في مجال التعليم.

• أن سياسات القبول والالتحاق تتأثر بمجموعة من المتغيرات والعوامل التي غالباً ما تحدد نوعية النظم الواجب اعتمادها، والمتمثلة في محدودية الموارد المادية والبشرية المتاحة للتعليم العالي واحتياجات السوق من اليد العاملة وازدياد معدلات البطالة ومحدودية القدرة على التوسع السريع في تطوير مؤسسات التعليم العالي، والنمو المتسارع في تطوير مؤسسات التعليم العالي وتنوع أنماطه، والطلب على التعليم الجامعي، والمرتبط بالنمو

« •
**سياسات القبول
 والالتحاق تتأثر
 بمجموعة من المتغيرات
 والعوامل التي غالباً
 ما تحدد نوعية النظم
 الواجب اعتمادها.**

المتسارع في الزيادات السكانية.

• من الأفضل الاعتماد على أكثر من معيار لقبول الطلبة بالجامعات والكليات والتخصصات التي يتم على أساسها اتخاذ قرار اختيار وقبول الطلاب فيها، وان تجمع تلك المعايير بين رغبة الطالب وتوافر متطلبات الدراسة لديه والإمكانات المتاحة بالمؤسسة واللازمة لتقديم تعليم جامعي تتوافر فيه معايير الجودة والإتقان، ذلك أن الكثير من الدراسات أكدت على أن اعتماد مصدر أو معايير واحد للحسم عن اتخاذ قرار القبول بوصفه مصدراً غير مشكوك فيه يعد أمراً غير ممكن.

أهم الجوانب الخاصة بالرؤية المقترحة:

في ضوء ما تم عرضه عن مفهوم العدالة الاجتماعية في التعليم ومجالاتها، وإمكانية تحقيقها من خلال تطوير نظم القبول بالمؤسسات التعليمية والجامعية خاصة، والمنطلقات التي تم عرضها عن تلك الرؤية وخبرات بعض الدول في هذا المجال كاليمين والتي اقترحتها إحدى الدراسات الجادة في هذا المجال - دراسة الفقيه (2008) - يمكن عرض جوانبها من خلال مجموعة التوصيات المقترحة الآتية:

- ضرورة الإبقاء على معيار درجات الطالب في الثانوية العامة كأحد أهم المعايير لإصدار قرار القبول أو الرفض، ذلك أن استخدام درجات الطالب في الثانوية العامة يعد معيار عادل وفعال للتنبؤ بمستوى الطالب في الجامعة.

ضرورة اعتماد معايير أخرى إلى جانب معدل الطالب في الثانوية العامة كاعتداد اختبارات قبول

- إعادة النظر بشكل جدي في معايير القبول المتبعة، خاصة فيما يتعلق بمعيار المعدل العام في امتحان الدراسة الثانوية، وضرورة الأخذ بدرجات بعض المواد اللازمة للتخصصات المراد دراستها، وتطبيق نظام امتحان القبول وتصميم مثل هذه الامتحانات لتقوم بإجرائها الكليات والأقسام المختلفة في الجامعات.

- ضرورة اعتماد معايير أخرى إلى جانب معدل الطالب في الثانوية العامة لا تقل أهمية عنه، كاعتماد اختبارات قبول يتم تصميمها بشكل متقن ومقنن، وتقوم بإجرائها الجامعات، بالإضافة إلى اعتماد مواد الثانوية العامة المؤهلة للقبول في الكلية أو التخصص، وهذا يتطلب ضرورة البحث عن بدائل مكافئة لمعيار الثانوية العامة تحقق للطالب فرص أوسع للقبول بالجامعة واختيار نوع التخصص الدراسي الذي يريده الطالب، وبحيث تكشف ما لديه من قدرات ومواهب ومهارات ملائمة للتخصص الذي يريده.

- وضع معايير للقبول بالجامعات من خلال إجراء اختبارات قبول موحدة على مستوى الجامعات المصرية، وأن تعد على أسس علمية، وتتوفر فيها عناصر الصدق والثبات والموضوعية، لتساعد على وضع الطالب في التخصص المناسب، ولكي تسهم في تقليل

الإهدار التربوي الناتج عن وضع الطالب في تخصص لا يتلاءم مع قدراته وإمكاناته.

فمن الأفضل محاولة استكشاف خيارات تبقى على الامتحانات القومية، ربما بشيء من التعديل بحيث تدعم الإصلاحات المطلوبة للتعليم الثانوي، وتستكملها بمعايير وعمليات اختيار إضافية، ويمكن أن تكون آليات الاختيار التكميلية إما موضوعة مركزيا للتطبيق على المستوى القومي، وإما مفوضة قوميا للاستخدام الاختياري حسب تقدير مؤسسات التعليم العالي، أو محددة من قبل المؤسسات نفسها، ويمكن تقديم مزيج من هذه الخيارات، مع قصر التقييم المؤسسي على المؤسسات التي تفي بشروط معينة مسبقا.

ومن مزايا ذلك الاختيار التكميلي انه يأخذ في الحسبان التحصيل الدراسي من نظام امتحان قائم على تقييم عائدات التعليم المتحصلة من الدراسة الثانوية، وينظر إضافة إلى ذلك الى ما لدى الطالب من إمكانات تؤهله للنجاح، كما يحدد القدرات الخاصة للطالب والتي ربما لم تكتشف من خلال اختيار الطالب لمواد الدراسة، ومن المزايا الأخرى للاختبارات التكميلية جيدة التصميم للمهارات الذهنية العامة ومهارات التفكير في نطاق من السياقات المألوفة والأقل شيوعا، والتي لا تتطلب معرفة خاصة بمادة معينة، هو أنها لا تستجيب بسهولة للإجابات التي تم التدريب عليها على أسئلة متوقعة من النوع الذي يمثل أساس صناعة الدروس الخصوصية.

• التخطيط لبناء اختبار قبول لكل كلية يتناسب مع تخصصاتها مثل اختبارات الاستعداد أو الميول أو القدرات، حيث يمكن استخدام نتائج أي من هذه الاختبارات التي يمكن أن تتبناها الجامعة إلى جانب نسبة الثانوية العامة لاكتشاف قدرات الطلبة ومهاراتهم على أن يتم إعداد هذه الاختبارات من قبل مختصين في مجال القياس والتقييم ومختصين في مادة الدراسة.

وفي هذا الإطار فعلى الحكومة المصرية ممثلة في وزاراتي التعليم والعمل على تصميم مجموعة مناسبة من اختبارات التفكير المنطقي العام ومهارات التفكير تصميميا احترافيا ثم تجربتها واستخدامها بعد مراجعتها على المستوى القومي لمدة معينة لتعويد الطلاب والآباء والعاملين بالمدارس ومؤسسات التعليم العالي عليها، وبناء ثقة عامة في استخدامها.

وهذا يتطلب ضرورة إنشاء تكوين مؤسسه أو هيئة متخصصة في إعداد اختبارات القبول من المتخصصين في القياس والتقويم تتولى العمل على بناء وتقنين اختبارات قبول، ويشارك في إعدادها نخبة من المتخصصين في المادة العلمية وفي القياس والتقويم، ولعل ذلك هو ما أكده الوزير - أخيرا - بأنه قد تم الاتفاق مع جامعة كامبريدج، لإنشاء مركز قياس لوضع اختبارات محددة للقبول بالجامعات، لا تعتمد على المجموع فقط.

• إنشاء مركز وطني - شبيه بمكتب التنسيق- لتأهيل وقبول الطلبة في التعليم الجامعي، بحيث يكون له فروع في محافظات الجمهورية، يتقدم إليها الطلبة الراغبون في الالتحاق بالتعليم الجامعي بوثائقهم، وعلى ضوء الاختبارات التي يقدمها يتم توزيعهم على الجامعات، وأنواع التعليم المختلفة، بجانب مجموع درجات الطالب في امتحان الثانوية العامة.

• إجراء دراسات عن إمكانية إيجاد قنوات مهنية تدريبية مع تطبيق بعض الاختبارات الخاصة بالقدرات المهنية من أجل قبول الطلاب في التخصصات المهنية المناسبة لقدراتهم ومعدلاتهم.

• ضرورة وضع برامج إرشادية لطلبة مرحلة الثانوية العامة، تهدف إلى مساعدتهم في اختيار التخصص الذي يناسب استعداداتهم وقدراتهم، من خلال اكتشاف اهتمامات الطلبة وميولهم في المرحلة الثانوية نحو المهن المستقبلية في وقت مبكر، وتدوينها في سجلات خاصة يمكن الرجوع إليها أثناء التحاقهم بالتعليم الجامعي.

• عقد ورش عمل ودورات تدريبية يتعرف من خلالها العاملون في شؤون الطلبة بالجامعات على المعايير والأساليب الناجحة لاختبار الطلبة للالتحاق بالتعليم الجامعي.

• القيام بدراسات علمية موضوعية للتخصصات الموجودة في مؤسسات التعليم الجامعي، وتحديد مدى حاجة سوق العمل لها بما ينسجم مع خطط التنمية واتجاهاتها، وتحديد الأعداد المطلوبة من التخصصات المختلفة في ضوء هذه الدراسات.

• تعريف الطلبة في المرحلة الثانوية المقبلين على الانتقال للمرحلة الجامعية بنظم القبول الجامعي وفرص العمل المتاحة في مختلف المؤسسات لتحقيق التوازن في المجتمع، وذلك من خلال استضافة فرق عمل من الجامعات المصرية لشرح طبيعة ومتطلبات

الدراسة في كل كلية وتخصص وإرشادهم إلى أفضل الكليات والتخصصات التي تتناسب وقدراتهم وتتوافق مع رغباتهم، مع توثيق الصلة بين برامج التعليم الثانوي والتعليم العالي بحيث يتم توجيه وإرشاد الطلبة من أول التحاقهم بالمرحلة الثانوية نحو التخصصات الملائمة لقدراتهم ومستوى تحصيلهم العلمي واحتياجات الدولة من التخصصات العلمية نظرا لندرة المتحقيين بها في التعليم العالي.

- تبني الجامعة نموذج قبول بمرحلتين حيث يتم متابعة المتحقيين في الجامعة في الفصل الدراسي الأول والثاني، والاعتماد على معدل هذين الفصلين كمييار لتحديد الطلبة ذوي القدرات الأكاديمية، حيث أن واقع الدراسات السابقة أثبتت ثبات وصدق معدل السنة الأولى في الدراسة الجامعية لتحديد المستوى الأكاديمي للطلبة مما يجعل معدل كلا من الفصلين الأول والثاني الدراسي من أهم المعايير التي يمكن الاعتماد عليها.

- تطوير نظم التقويم والامتحانات بالمرحلة الثانوية بما لا يجعلها تقتصر في قياسها على الجوانب المعرفية فقط، وإنما تمتد لتشمل مختلف جوانب النمو.

- ضرورة إجراء مزيد من الدراسات حول القيمة التنبؤية (القيمة التي تحدد مدى القدرة على التنبؤ بالمعدل التراكمي خلال دراسته الجامعية) لكل معيار من معايير القبول لتحديد مدى صدقها وصلاحياتها لاتخاذ قرار بقبول الطالب أو رفضه، وحتى يتسم قرار القبول بقدر كبير من الدقة والعدالة، وبقدرة كبيرة على التنبؤ بتحصيل الطالب الجامعي ونجاحه أثناء دراسته بالمؤسسة التي قبل فيها، ذلك أنه على الرغم من أهمية معايير القبول في اتخاذ قرار قبول الطالب الجامعي، إلا أن عدم توفر الأدلة على صدقها وموضوعيتها يجعل الاعتماد على نتائجها أمرا مضللا.

قواعد وشروط قبول الطلاب بالجامعات الحكومية المصرية:

نرى أنه في ضوء معايير قبول الطلبة في الجامعات ببعض الدول، وفي حدود ظروف الواقع المجتمعي والتعليمي المصري وإمكاناته، وما تم من مقترحات وتوصيات نقترح أن يكون قبول الطلبة بالجامعة وفق القواعد والشروط الآتية:

- حصول الطالب علي مجموع درجات مناسب في الثانوية العامة قد يختلف بطبيعة

الحال من كلية لأخرى، علي اعتبار أنه لا يمكن إلغاء التفوق التحصيلي أو إسقاطه من حسابات القبول بالجامعة لأنه - رغم ما يوجه إليه من نقد، سيظل هو المقياس الوحيد العادل- حتى الآن - للقبول بالجامعات المصرية.

• اجتياز الطالب لاختبارات قدرات مقننة ترتبط بمواد الكلية المرشح لها، وبالتخصص الذي يرغب فيه، وتصمم هذه الاختبارات من قبل لجنة من أساتذة التخصص، أو مركز قومي متخصص، ولعل هذه الاختبارات تطبق في بعض الكليات النوعية والتي تتطلب بعض القدرات الخاصة مثل كليات التربية الرياضية والفنية والموسيقية وبعض التخصصات في كليات التربية النوعية، وهذه الاختبارات عقد عقب ظهور نتيجة الثانوية العامة وقبل بدء توزيع الطلاب من خلال مكتب التنسيق بحيث يتطلب الالتحاق بتلك الكليات ضرورة اجتياز تلك القدرات، إلا أن الأمر يتطلب توافر الجدية في تطبيقها وان تكون عامة على مستوى كل الجامعات المصرية.

• تطبيق مقياس للتأكد من رغبة الطالب وميله للدراسة في الكلية التي يريد الالتحاق بها، وفي هذا الإطار لابد من إنشاء مراكز متخصصة في كل جامعة وعلى المستوى القومي للتقويم والقياس تتولى إعداد تلك المقاييس بصورة علمية مقننة.

• تخصيص نسبة تتراوح بين (10%-5%) - كما يوجد في بعض الدول مثل اليمن، وان كنا نرى ضرورة الا تكون تلك النسبة ثابتة في المجتمعات وإنما تختلف باختلاف ظروف مناطق القطر المصري - من أعداد الطلبة المقبولين بكل كلية للطلبة ذوي المستوي التحصيلي المنخفض الذين يرغبون في الالتحاق بها دون التقيّد بمجموع الدرجات في الثانوية العامة، بشرط أن يثبتوا - من خلال تطبيق المقاييس والاختبارات المشار إليها سابقاً - أن لديهم قدرات تؤهلهم للدراسة في هذه الكلية ولديهم الرغبة والميل للالتحاق بها.

• وجود اعتبارات أخرى ينبغي مراعاتها عند تحديد أعداد المقبولين في بكل جامعة من أهمها: احتياجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من الخريجين في مختلف التخصصات، مع التركيز علي احتياجات المحافظة أو المحافظات التي تقع الجامعة في نطاقها، ويستلزم ذلك تعاوناً بين المجلس الأعلى للجامعات والوزارات المعنية بالإنتاج والخدمات والقوي العاملة والتخطيط، وكذلك إمكانات الجامعة من المباني

والمعامل وغيرها، والإمكانات البشرية للجامعة، وبخاصة من أعضاء هيئة التدريس، ويمكن الاسترشاد في هذا الشأن بالمعدلات المقبولة من الطلبة إلى عدد أعضاء هيئة التدريس.

• إجراء مزيد من الدراسات للتعرف على القيمة التنبؤية لكل معيار من معايير القبول المقترحة بالمعدل التراكمي للطلاب إثناء دراستهم في الجامعة، والاعتماد على نتائج تلك الدراسات التنبؤية في تحديد المعايير المناسبة والتي تسهل عمليات صنع قرارات القبول المناسبة لكل كلية وكل تخصص، مع ضرورة أن نأخذ في الاعتبار نوعية وطبيعة الامتحانات في المرحلة الثانوية العامة ونوعية الامتحانات التي تجريها الجامعات، فالارتباط الظاهري القوي بين درجات الطلاب في الثانوية العامة ودرجاتهم في الجامعة ربما يرجع إلى أن الامتحانات في المرحلتين تهتم وتقيس فقط بجانب التذكر والحفظ دون غيه من القدرات الأخرى.

المراجع والهوامش

- إبراهيم، إيمان احمد شهيوب وآخرون (2011): سياسة قبول الطلاب بكليات التربية في ليبيا: دراسة تقويمية- 111، (1) 3 journal of Islamic and Arabic education-122
- إبراهيم، هيفاء حسن: أنموذج مقترح لتطوير واقع سياسات قبول الطلبة في التعليم الجامعي في الجمهورية العربية السورية في ضوء تجارب الدول المتقدمة «دراسة مقارنة» - رسالة دكتوراه غير منشورة - كلية التربية جامعة دمشق - 2013.
- أحمد، عماد الدين محمد الحسن: نظم المعلومات الإدارية وأهميتها في اتخاذ القرارات في القبول والتسجيل - بحث مقدم للمؤتمر 33 للمنظمة العربية للمسؤولين عن القبول والتسجيل في الجامعات بالدول العربية متاح على <https://faculty.sau.edu.sa/.../doc-5-doc-96b4fe5485ce30e17ec085bfc3b6db>
- البنای، نصر حسين وآخرون: القيمة التنبؤية لمعايير القبول المستخدمة بجامعة قطر وعلاقتها بالمعدل التراكمي الجامعي - مركز البحوث التربوية - رقم (223) - جامعة قطر الدوحة متاح على <http://www.khayma.com/education-technology/Sharing7.htm>

• الجمعية العامة للأمم المتحدة: قرار إعلان الاحتفال سنويا بيوم 20 فبراير من كل عام بوصفه اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية اعتبارا من الدورة الثالثة والستون للجمعية العامة متاح على <http://www.un.org/ar/events/socialjusticeday>

• الدهشان، جمال على (1993): تكافؤ الفرص التعليمية، المفهوم، ومظاهر التطبيق في عصور الازدهار الإسلامي - مجلة البحوث النفسية والتربوية - العدد الثالث - السنة التاسعة - كلية التربية - جامعة المنوفية.

• -----، شرف، صبحي شعبان(2001): شئون الطلاب بالجامعة واتجاهات تطويرها بحث مقدم الى المؤتمر العلمي السادس لكلية التربية بعنوان"التربية والتنمية البشرية" - كلية التربية - جامعة طنطا- 29-30 ابريل.

• السيف، توفيق : مفهوم العدالة الاجتماعية متاح على http://www.aleqt.com/2013/article__783008.html/03/09/com/2013

• الشخبي، على السيد (1988): السياسة التعليمية وتكافؤ الفرص التعليمية في مصر - في كتاب التربية والمجتمع، دراسات في بعض قضايا المجتمع المصري - كلية التربية - جامعة عين شمس.

• العيسوي، إبراهيم: العدالة الاجتماعية: من شعار مبهم إلى مفهوم مدقق: متاح على <http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=01102012id=b54bad65-4920-ae1b-7f7945cbbcab-e462>

• الفقيه، عبد الكريم احمد محمد (2008): أنموذج مقترح لتطوير واقع سياسة القبول في الجامعات اليمنية الحكومية - رسالة ماجستير - كلية التربية - جامعة أب - 2008.

• القحطاني، سالم علي سالم، الزهراني خضر عائض (2001):: تقويم معايير القبول في الجامعة واستشراف المؤثرات على مسيرة الطالب الجامعي - ندوة القبول ومعاييرها في الجامعات السعودية ... رؤى مستقبلية - بجامعة أم القرى، مكة المكرمة.

• المجلس الأعلى للجامعات(2014): قرار المجلس الأعلى للجامعات عن نظام وقواعد قبول الطلاب الحاصلين على الشهادة الثانوية العامة وما يعادلها والشهادات الفنية والشهادة الثانوية الأزهرية عام 2014 المتقدمين لتسويق 2014 للالتحاق بالجامعات المصرية للعام الجامعي 2014/2015 بجلسته

المنعقدة في 6/7/2014- القاهرة - 2014.

• الملق، محمد علي: العلاقة بين التحصيل الدراسي للطالب في المرحلة الثانوية العامة وتحصيله الدراسي في المرحلة الجامعية الأولى، مجلة كلية التربية، جامعة الملك سعود، مجلد 4، - 1982.

• النجار، أحمد السيد : العدالة الاجتماعية.. متى يأتي حلم الثورة المغيّب؟: متاح على <http://www.ahram.org.eg/WriterArticles/176.aspx.0/2014/>

• اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية متاح على <http://www.un.org/ar/events/socialjusticeday/>

• باشوية، لحسن عبد الله(2014): المؤشرات التنبؤية الدالة لمعايير القبول المستخدمة في السنة التحضيرية بجامعة حائل - المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعى - المجلد السابع - العدد 15.

• بغاغو، سامية السيد (1985): سياسة القبول بالجامعات ومدى تحقيقها لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية دراسة ميدانية على جامعة طنطا - رسالة دكتوراه غير منشورة - كلية التربية جامعة طنطا.

• حنا، فاضل(2002): مستوى تطبيق أساليب جودة القبول في جامعة حلب من وجهة نظر طلابها - مجلة جامعة دمشق - المجلد 28 - العدد الثاني - 2012.

• زيدان، مراد صالح مراد: مقترحة لنظم القبول في الجامعات المصرية- مجلة دراسات تربوية- رابطة التربية الحديثة بالقاهرة

• حمادة، محمد صديق(1989): فلسفة تكافؤ الفرص التعليمية بين النظرية والتطبيق - بحوث مؤتمري نحو رؤية نقدية للفكر التربوي العربى - المجلد الأول- رابطة التربية الحديثة بالاشتراك مع الجامعة العمالية بالقاهرة.

• خضر، محسن (2014): تكافؤ الفرص التعليمية: المثال والواقع - الأهرام الرقمي - ا أكتوبر. متاح على <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=79422&id=1843>

• ----- (2014): تكافؤ الفرص في السياسية التعليمية - الأهرام الرقمي - ا يناير. متاح على <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=79805&id=1843>

- سالم، عبد الرحمن : تنسيق داخلي للقبول بأقسام اللغات في الجامعات الحكومية- الاهرام المسائي - العدد-12 القاهرة - أغسطس 2012.
- سعادة، جودت احمد وآخرون (2007): دراسة ميدانية لمشكلات التسجيل والإرشاد الجامعي - دراسات، العلوم التربوية - المجلد 34، العدد2.
- ناس، السيد محمد محمد أحمد(1994): سياسة القبول بالجامعات وخريجي التعليم الثانوي الفني دراسة مقارنة، مجلة كلية التربية بالزقازيق، العدد (21)، الجزء (2)، مايو. ص ص-130 152.
- شحاته، حسن: القبول في الجامعات. لمن؟- الأهرام المسائي - متاح على <http://digital.ahram.org.eg/Community.aspx?Serial=1721497>
- عابدين، محمود عباس: «رؤية لتطوير التعليم الجامعي المصري»، مجلة التربية والتنمية، العدد 16، مارس 1999،
- عبد الجواد، محمد عبد التواب: «تطور سياسات ونظم القبول في التعليم العالى في مصر»- رسالة ماجستير غير منشورة - كلية التربية بالفيوم-. 2000.
- عشبية، فتحى درويش (2005): أدوار الإدارة الجامعية في مصر علي ضوء التحديات المعاصرة- بحث منشور في مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة بالرياض، العدد الثاني، المجلد الخامس والأربعون، مايو.
- ----- (2001): «الجامعة المنتجة أحد البدائل لخصخصة التعليم الجامعي في مصر: دراسة تحليلية»، مجلة التربية والتنمية، السنة التاسعة، العدد22، إبريل ص 205.
- عمر، يروز: اختلال ميزان العدالة الاجتماعية في التعليم: متاح على <http://www.alaraby.com/3/12/co.uk/supplements/2014>
- عيد، رمضان أحمد (1985): دراسة مقارنة لوسائل تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في المرحلة الثانوية في مصر وانجلترا والهند - رسالة ماجستير غير منشورة - كلية التربية جامعة عين شمس.
- فليح، فاروق عبده حسن: سياسة القبول في الجامعات المصرية دراسة مقارنة مع الاتجاهات

